على المبتدى فان التعريف بالعلامة وان لم يكن اضبط فهو اسهل واقرب
تناولا وذلك لان معرفة الحد تحتاج الى معرفة الجنس والفصل وما دخل
بالاول وما خرج بالثانى او ما قد يخرج بالاول ويدخل بالثانى وهذا اصعب
على المبتدى بخلاف العلامة فهى اسهل لخلوها عن ذلك وعرفت العلامة
الخاصة بانها الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد دل على الانتفا و
المبتدى بالهمز وتركه والظاهر ان المراد به فى مثل هذا المقام اعم من
المبتدى حقيقة ومن سبق له اشتغال ضعيف والمبتدى ايضا يقال للذى
ابتدا فى ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسايل
فان وصل الى حالة يستقل فيها بالتصوير فقط فهو المتوسط وان استقل
بالتصوير واستحضر غالب الاحكام وامكنه اقامة الادلة فهو المنتهى فقال
الفا للعطف على ثم مفيدة للتعقيب الذكرى من عطف المفصل على المجمل
كتوضا فغسل يديه ووجهه الى اخره فاما الفا فى جواب شرط محذوف تقديره
اذا اردت معرفة كل واحد من هذه الاقسام فنقول اما الاسم ال فيه للشمول
بناء على قول المصنف الاتى يعرف الخ والمراد به ان الاسم يتميز بمجموع هذه العلامات
او بجميعها اعم من ان يقبلها بنفسه او بمعناه وهو اى حد الاسم اصطلاحا
ما قيل فى ما ابهام والحدود تصدق عن مثل ذلك فلو قال لفظ او كلمة لكان اقرب
قال الرضى والذى سهل ذلك الاعتماد على ما تقدم من التقسيم انتهى والاحسن ان
تفسيرما هنا باللفظ لقوله دل ولكن فى تفسيرها بكلمة دفع اعتراضين احدهما ان
يقال هذا التعريف منقوض بوجهين احدهما نقض الحد لانه يصدق على مجموعه
انه دال على معنى غير مقترن باحد الازمنة فلزم ان يكون اسما والثانى الخط والعقد
والاشارة دالة كذلك وليس واحد منها اسما لكونه ليس كلمة واجيب عنهما بان
المراد بما كلمة فلا يرد ان اما الثانى فظاهر واما الثانى فلان مجموع الحد مركب
لا مفرد فالمراد بما كلمة ذات دلالة بحسب الوضع على معنى بان يكون تمام الموضوع

له

له او جزءه فى نفسه والضمير البارز فى نفسه قال الرضى للما الشى المراد به كلمة انتهى وقال
البعض بل راجع الى المعنى ومعنى قولهم ما دل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره
كقولهم الدار فى قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط
البلد وغير ذلك قال الرضى وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره
نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة ذلك قيمة الدار فى نفسها
كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها انتهى واورد على هذا الاول الفعل وقد
جعل جزءا من حد الاسم وما هو جزء لحد الشى فهو جزء الشى فالفعل يصير جزءا من الاسم
وهو محال واجيب بان جزء الحد انما هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة وايضا
قيل ان مدلوله لا يخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن يضاد مدلول المحدود فلا
يكون جزءا من جزئه واجيب بان مطلق الاقتران بزمان معين لا يضاد الاسم بل انما يضاده
انما هو الاقتران الذى يكون بالمستقبل فان قيل لم لم يقل دلالته موضع دل حتى لا يرد
هذا السؤال قلنا للايجاز والاحتراز عن لفظ سيوضع اسما وانه لا يسمى اسما قبل
وضعه واورد ايضا بان الحد مجاز فى لفظ النفس فانها انما تصدق بالحقيقة لما له
حياة واجاب المصنف فى شرح التسهيل بان النفس مشتركة بين معانى من جملتها ذات
الشى كقولك سكنت البصرة نفسها وما قيل الا ان المراد انه لا يحتاج فى الدلالة
عليه الى ذكر متعلق مخصوص حالة كونه غير مقترن اعترض على هذا فى الحد بانه
اشتمل على السلب بكلمة غير ولا تتقوم الماهيات بالعدم واجاب عنه ابن هشام فى تعليقه
على التسهيل بان هذه التعريفات ليست بحدود حقيقية انتهى وضمير مقترن
راجع الى المجرور فى قوله على معنى اى غير مقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة الماضى
والحال والاستقبال على التحقيق باعتبار الوضع الاصلى وضعا اى لم يجعل الواضع احد
تلك الازمنة جزء الموضوع له وضعا اوليا وهذا قيد مدخل مخرج لانه مدخل الصبوح
والغبوق ومخرج لنعم وبئس وقولت على التحقيق اشارة الى ان الجواب عما قيل هذا
الى غير مانع لدخول المضارع فيه لانه يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة

Copyright © King Saud University